العـدد : الخـامس مـــارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية
ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies

ما سدّ مسدَّ الخبرِ في النّحوِ العربيّ، دراسة اصطلاحيّة

د. عيسى عثمان محمّد بومعافة*.

تاريخ الاستلام: 2025/12/28 | تاريخ القبول: 2026/01/11 | تاريخ النشر: يونيو/2026م

الملخص:

إن للنحو العربيّ مصطلحاتِه التي برزت مع نشأته، ومع تطوّر هذا العلم كثرت هذه المصطلحات وتنوّعت؛ ممّا يلفت نظر المتتبع لقضايا النحو ومسائله إلى الخلط بين مصطلحاته، من تلك المصطلحات (سدّ مسدّ) باشتقاقاته، الذي يعبّر به النحاة في أبواب متفرّقة من النحو العربيّ بمعنى النيابة؛ الأمر الذي دعا الباحثَ إلى تتبّع هذا المصطلح، وتعريفه تعريفا دقيقا، والوقوف على دلالته، ومدى توافقه واختلافه مع ظاهرة النيابة الذي يعد ضمن مصطلحاتها من خلال استعماله في مسائل الخبر، فمن ذلك أن يكون المبتدأ وصفًا وبعده مرفوع، إذ رأى النحاة أنّ الوصف المبتدأ به في التركيب المقيّد بشروط يرفع اسما بعده فاعلا أو نائب فاعل، ورأوا أن الوصف المبتدأ لابدّ له من خبر، من ذلك قولهم: أقائمٌ الزيدان، يعني أنّه حُذف الخبر لِيسَدّ الفاعل مَسَدَّه، وأيضًا عند حديثهم عن مواضع الخبر وجوبًا ذكروا أن الخبر يحذف وجوبا وتأتي بعده حال تدل عليه، وتسد مسده، بشرط ألّا تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر، وضابط ذلك عندهم في كل خبر لمبتدأ مصدر غالبًا، ويأتي بعد هذا المصدر معموله، ثم حالٌ، تدل على الخبر المحذوف وجوبًا، وتغنى عنه، ولا تصلح في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ، ومن نتائج البحث أن هناك فرقًا يتبيّن من خلال تعبير النحاة بهذا المصطلح مع النيابة، فما عبّروا عنه بالنيابة أن يقوم النائب مقام المنوب عنه ويأخذ أحكامه كلّها، أمّا ما سدّ مسدّ فإنّه إنابة من غير تغيير في الحكم الإعرابيّ، فالحال المنصوبة تسدّ مسدّ الخبر وتبقى منصوبة على حالها، وكذلك الفاعل السادّ مسدّ الخبر يظلّ على رفعه بالمشتق، لا لأنه ناب عن الفاعل.

الكلمات المفتاحية: النيابة، الحذف، وصف، مصطلح، حلّ محلّ.

*. أستاذ مشارك بقسم للغة العربيّة، كلّيّة التربية المرج، جامعة بنغازي.

المؤلف الرئيسي: د. عيسى بومعافة. DOI:https://doi.org/10.37376/ajhas.vi5.7669

ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies

العـدد : الخـامس مـارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية

What Takes the Place of the Predicate in Arabic Grammar: A Terminological Study

*. Dr. Issa Othman Mohammed Boumaafa.

Abstract:

Grammar has its own terminology that emerged with its inception. As this science developed, these terms increased and diversified, which led researchers in the field to notice instances of confusion between them. One such term is "substitutes for", with its derivations, which grammarians employ in various chapters of grammar to express the meaning of substitution. This prompted the researcher to trace this term, define it precisely, and explore its semantic scope as well as its agreement and divergence from the phenomenon of substitution, since it is considered one of its expressions, particularly in matters related to the predicate

For instance, when the subject is a descriptive word (adjective or participle) followed by a nominative, grammarians observed that the descriptive subject, under specific conditions, governs a noun after it as a subject (agent) or as a passive subject, and yet the descriptive subject itself still requires a predicate. They illustrated this with examples such as "Are the two men standing?", where the predicate is omitted, and the subject fills its place.

Similarly, when discussing the obligatory positions of the predicate, they noted that sometimes the predicate is obligatorily omitted, and instead, a circumstantial accusative follows, which conveys the meaning of the omitted predicate and substitutes for it. This occurs on the condition that the circumstantial accusative cannot, in meaning, serve as the predicate itself. The general principle here is that when the predicate of a subject—which is often a verbal noun—is obligatorily omitted, its complement comes after it, followed by a circumstantial accusative that stands in for the omitted predicate without itself functioning as the predicate

The study concludes that there is a clear distinction between how grammarians use this term and the phenomenon of substitution. In substitution, the substitute entirely takes the place of the substituted element and assumes all its grammatical rules. In contrast, what "substitutes the predicate" is rather a partial substitution without altering the grammatical status: the circumstantial accusative remains in the accusative case, even though it takes the place of the predicate; likewise, the subject that fills the place of the predicate remains nominative due to the participle, not because it has replaced the predicate in the full grammatical sense.

Keywords: substitution – omission – description – terminology – replacement -Findings.

* *Associate Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Al-Marj, University of Benghazi.*

* ***corresponding author:*** *Dr. Issa Boumaafa,* essa.bumaafa@uob.edu.ly

Copyright©C2024University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens.

المقدّمة

معلومٌ أن لكلّ علم مصطلحاتٍ وتعبيراتٍ تبرز مع نشأته، فمن ذلك علم النحو الذي يعرف بكثرة مصطلحاته، وتنوعها التي تظهر مع أوّل ما ألّف فيه، يعبّر بها النحاة بها عن موضوعاته ومسائله، وكثُرتْ هذه المصطلحات والتعبيرات؛ لارتباط النحو بالعلوم الإسلاميّة ارتباطًا وثيقًا، كما تنوّعت المدارس والاتّجاهات النحويّة التي من شأنها اختلاف المصطلح وتنوّعه، فيعبر النحاة عن مصطلح واحد بألفاظ وتعبيرات متنوّعة، قد تكون مطابقة تماما للمصطلح نفسه، أو تكون قريبة منه، كما أن لكلّ مدرسة مصطلحاتها الخاصّة التي تعبّر بها عن مصطلحاتها، فللكوفيين مصطلحات كثيرة تختلف عن مصطلحات البصريين، قد تكون موافقة للباب أو التركيب أو المسألة، لكنها تختلف في اللفظ، أو مصطلحات تدلّ على مسائل ينفردون بها، كالتقريب الذي يطلقونه على إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان فيرتفع ما كان مبتدأً على أنه اسم للتقريب ويُنْصَبُ الخبر على أنه خبر له (ينظر: الفراء، معاني القرآن، د.ت 1/12،والسيوطي، همع الهوامع، د.ت، 1/416)، نحو: هذه الشمسُ طالعةً، وهذا الأسدُ مقبلاً وجعلوا منه قوله تعالى: {قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ} [هود 72] حسب قراءة الجمهور بنصب {شَيْخاً} على الخبرية لاسم الإشارة، ومصطلح الترجمة، الذي يطلقونه على البدل، وقد يطلقون عليه التكرير أو التبيين، والتفسير مقابل التمييز عند البصريين (ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1419هـ، 2/46)، وغيرها من المصطلحات.، بتتبّع اختلاف المصطلحات يمكن أن نحدّد مصطلحا عامّا مشهورة به المسألةُ أو البابُ، ومصطلحاتٍ أخرى متفرّعة منه أو مرادفات له يعبر بها عن هذا المصطلح، من ذلك مصطلح سدّ مسدّ الذي يدور في فلك ظاهرة النيابة؛ إذ نجده مستعملا في بعض أبواب النحو، ولاسيّما في مسائل الخبر، فكان البحث بعنوان (ما سدّ مسدّ الخبر في النحو العربيّ، دراسة اصطلاحيّة).

يحاول الباحث من خلال هذا الدراسة أن يقف على مفهوم هذا المصطلح بتتبع استعماله والتعبير به في كتب النحو، وتبيين العلاقة بينه وبين المصطلحات الأخرى التي يتداخل معها في الاستعمال النحوي، من خلال باب الخبر الذي يدور ويعبّر به في مباحثه كثيرا، من تلك المصطلحات النيابة التي يدور في فلكها هذا المصطلح، وقام مقام، وحلّ محلّ، وقد كان العنوان بسدّ مسدّ؛ ليشمل كلّ ما

عبّر به عن حذف الخبر وإقامة شيء مقامه، بخلاف لو عبّرنا عن ذلك بالإنابة التي اشتهرت بها أبواب في النحو معيّنة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تتبّع مصطلح (ما سدّ مسدّ)؛ مبثوثا في مسائل متفرّقة من النحو، وفي تداخله مع كثير من التعبيرات والمصطلحات، وتناوبه معها في كثير من المسائل؛ الأمر الذي يطرح تساؤلات منها:

ما المفهوم النحوي الدقيق لهذا المصطلح؟

ما الفروق بينه وبين ما يتداخل معه من مصطلحات وتعبيرات؟

ما سبب شيوعه في مسائل حذف الخبر؟

هل استعماله متداخلا مع المصطلحات المرادفة له، له ضوابط أم يستعمل دون تدقيق؟

أهمية الموضوع وأهدافُه

لعل أهمية هذا الموضوع تكمن في الكشف عن مفهوم هذا المصطلح، وتحديده بدقّة، ومقارنته بما يرادفه من مصطلحات أخرى تتناوب معه في الاستعمال، ويقف على نقاط التلاقي والاختلاف من خلال تتبعه في مسائل الخبر الذي يكثر استعماله فيها.

منهج الدّراسة

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تسبقه عمليات تحضيريّة تقترن بالدراسة المصطلحيّة، كاستقراء المصطلحات من خلال تتبعها في مظانّها، ثم مرحلة الدراسة المعجميّة، ثمّ الدراسة النّصّيّة للمصطلح، بعدها تأتي دراسة النتائج التي استخلصت من النصوص.

الدّراسات السابقة

ليست هناك دراسة مستقلّة- في ما اطّلع عليه الباحث- تعنى بمصطلح (سدّ مسدّ)، لكن هناك دراسات تناولته بإيجاز ضمن مباحثها مصطلحا مرادفا للنيابة في النحو، من ذلك:

-النيابة وما يضارعها من المصطلحات النّحويّة، د. مجيد نوط عبيد الشّمري، جامعة ديالي، كلّيّة التّربية، مجلة الفتح، العدد السابع والعشرون 2006م.

هذا البحث لم يتجاوز ثلاث عشرة صفحة، اكتفى فيها الباحث بذكر بعض المصطلحات التي تلتقي مع النيابة، والتفريق بينها مصطلحًا وبين كلّ مصطلح، من بينها ما سدّ مسدّ .

التمهيد

لمّا كان مصطلح سدّ مسدّ من المصطلحات التي تتداخل مع النيابة، أو مما يعبر بها عن النيابة، كان لزاما أن نعرّف النيابة؛ قبل تعريف مصطلح الدراسة، لنبيّن مدى تقارب المصطلحين واختلافهما؛ كون النيابة مصطلحا عامّا يدخل تحته مصطلح الدراسة.

فالمتتبع لأصل النيابة (نوب) في المعجمات وكتب اللغة يجدها تأتي بمعانٍ عدّة منها ناب ينوب بمعنى قام مقام، أي: ناب عنّي فلانٌ ينوب مَناباً، أي قام مقامي (ينظر: ابن منظور، لسان العرب،1414هـ، «نوب» 1/774) فيكون معنى (قام مقام) أقرب للتعريف الاصطلاحيّ، فيكون التعريف: هو أن تقوم حركة أو كلمة مقام كلمة أخرى، أو مكان تركيب، تحلّ محلها فيكون لها أحكامها اللفظية والمعنويّة.

وقد تتبعت تعريفات النيابة فوقعت على تعريف مستخلص من تعريفات عدّة ذكرها بعض الباحثين المحدثين، وهو تعريف د. عبدالله صالح بابعير: «إسقاط أحد عناصر التركيب الجمليّ الذي يستدلّ عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محلّه في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئا من خصائصه، لا كلّها، لأنه ليس إياه» (ينظر: بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، 2010م، ص 32)، ففي تعريفه نجده يصدر قانونا للنيابة يعتمد على الإسقاط، أي الحذف من التركيب ونيابة شيء آخر منابه، فالموقعية أساس مهم في النيابة، وألا يكون المحذوف هو نفسه النائب عنه.

وقد عبّر النحاة بالنيابة صراحة وعقدوا بابًا خاصًا سمّوه نائب الفاعل، واستعملوه في أبواب أخرى كإعمال المصدر، والمفعول المطلق، والظرف، وهذا المصطلح لم يستقرّ، إلّا بعد أن نظم ابن مالك ألفيته، فكان هو التعبير الأشهر المسمّى به الباب، فقد اختلفت تسميته بدءًا من أوّل مؤلّف الكتاب، إذ عبر عنه سيبويه (180هـ) بأنه «المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعله» (سيبويه، الكتاب، 1408هـ، 1/33، 42)، وعبر عنه الفراء (207 هـ) بـ «ما لم يسم فاعله « (ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/102، 146، 301، 357، 452، 2/210، 3/30، 53، 63)، وهذا التعبير جاء في كثير من نصوص النحاة، يقول ابن السراج (316هـ) «وإنما حذفت الألف واللام استغناء بـ «يا» عنهما،

إذ كانتا آلة للتعريف, كما حذفنا من النكرة في النداء أيضًا، ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادى شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل» (ابن السراج، الأصول في النحو، 1417هـ، 1/331)، وتبعه الزجاجي (337هـ) بقوله: « فإن ما هو منصوب بتقدير سألت الله تعميرك ثم وضع العمر في موضع التعمير لأن المصادر ينوب بعضها عن بعض» (الزجاجي، اللامات، 1405هـ، ص84)، فهذه أوّل مؤلفات تستعمل هذا التعبير – على ما اطّلعت عليه الباحث- ثم صار تعبيرا مستعملا بكثرة عند المتأخرين، أمّا سيبويه فلم يستعمل هذا التعبير، فكان يعبّر بـ (قام مقام، أو بدل، أو استغنى، أو عوض)، وتبعه في ذلك المبرّد (285هـ) (ينظر: المبرّد، المقتضب، د.ت، 4/50، 58، 3/246، 2/148). وعلى الرغم من أن النحاة قد أسهبوا في التعبير بالنيابة فإنهم لم يكتفوا به ، بل عبروا عنه بألفاظ وتراكيب أخرى منها سدّ مسدّ، الذي يعبّر عنه أيضا بـ حلّ محلّ، وقام مقام، وغيرهما من التراكيب، والباحث يتتبع في هذا الجزء من البحث هذا المصطلح وما يعبّر عنه في كتب النحو، للوقوف على علاقتها بالنيابة.

سدّ مسدّ

من خلال تتبع كثير من المسائل النحوية في كتب النحو تجد هذا المصطلح يعبّر به في أبواب متفرّقة من النحو العربيّ بمعنى النيابة، وهو مصطلح ثنائي متكوّن من الفعل والمصدر الميمي، وسدّ في اللغة تأتي بمعانٍ كثيرة جاء في مقاييس اللغة لابن فارس (395هـ): «السِّينُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى رَدْمِ شَيْءٍ وَمُلَاءَمَتِهِ، مِنْ ذَلِكَ سَدَدْتُ الثُّلْمَةَ سَدًّا» (ابن فارس، مقاييس اللغة،1399هـ، «سدد» 3/66) وذكره الزمخشري (538هـ) في معرض شرحه لمعاني (سدّ): «وهو يسد مسد أبيه، وهم يسدون مساد أسلافهم» (الزمخشري، أساس البلاغة، 1419هـ، «سدد» 1/445)، فمن خلال المعاني اللغوية وهي سدّ الثلمة، وما ذكره الزمخشريّ يمكن أن يكون استخدام هذا التعبير في النحو العربي بمعني «حلّ محلّ» أو«قام مقام»، وذلك لوصف حالة يحل فيها اسم مرفوع فاعل أو نائب فاعل، أو اسم منصوب (حال) محل الخبر في الجملة الاسمية، أو مصدرا مؤولا محلّ مفعولي ظنّ وأخواتها، فبذلك فإنّ مفهومه كالنيابة، إذ يدور كلاهما حول فكرة حذف شيء من التركيب وإقامة آخر مقامه، ويبدو ذلك واضحًا من خلال الأمثلة التي عبّروا فيها بسدّ مسدّ، والنصوص التي استعملها النحاة لهذا المصطلح كثيرة، من ذلك: قول المبرّد في باب مَا يجوز من تَقْدِيم جَوَاب الْجَزَاء

عَلَيْهِ وَمَا لَا يجوز إِلَّا فِي الشّعْر اضطرارا « وَلَو قلت آتِيك مَتى أتيتني أَو أقوم أَيْن قُمْت على أَن تجْعَل مَتى وَأَيْنَ ظرفين لما بعدهمَا كَانَ جيدا، وكانتا منقطعتين من الْفِعْل الأول إِلَّا أَنَّك لما ذكرته سد مسد جَوَاب الْجَزَاء فَإِن أردْت أَن يَكُونَا ظرفين لما قبلهمَا اسْتَحَالَ لِأَن الْجَزَاء لَا يعْمل فِي مَا قبله كَمَا لَا يعْمل هُوَ فِيمَا قبله» (المبرّد، المقتضب، د.ت، 2/68)، ثمّ شاع هذا المصطلح كثيرًا عند من جاؤوا بعده، يقول ابن السرّاج: «تقول: ضربي زيدًا قائمًا، تريد: إذا كان قائمًا، «فقائمًا» حالٌ لزيدٍ، وقد سدت مسدَّ الخبر» (ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/74، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1400هـ، 1/189)، وقد اشتهر مع تركيب «أناجحٌ زيد» وقد سد ما بعد الوصف مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، بل جاء المرفوع بعد الوصف نائبًا عن الخبر (ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1/74، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/189)، وقد عبّروا بذلك بقولهم سدّ مسدّ؛ لأنّهم وجدوا أن الوصف الذي هو مبتدأ يطلب مرفوعين، خبرًا للمبتدأ، وفاعلا أو نائبه لهذا المصدر؛ فلجأوا لهذا التّعبير ليكون التركيب مرضيًا لقاعدتين صار بينهما تداخل.

إذن سدّ مسدّ من المصطلحات التي يعبّر بها عن النيابة، إلّا أن هناك فرقًا يتبيّن من خلال تعبير النحاة، فما عبّروا عنه بالنيابة أن يقوم النائب مقام المنوب عنه ويأخذ أحكامه كلّها، أمّا ما سدّ مسدّ فإنّه إنابة من غير تغيير في الحكم الإعرابيّ، فالحال المنصوبة تسدّ مسدّ الخبر وتبقى منصوبة على حالها، كقولنا: ضربي زيدًا مسيئًا.

قام مقام

من التعبيرات التي كثر استعمالها متناوبة مع سدّ مسدّ (قام مقام)، (وحلّ محلّ) باختلاف الزمن والمشتقات، وقد ورد في كثير من نصوص النحاة معبرين بهما عن النيابة كتعبيرهم بـ سدّ مسدّ ، وقد صرح به المبرّد في أكثر من نص قاصدا به النيابة، من ذلك: «فَلذَلِك لم يجز أَن تقيم الْمصدر مقَام الْفَاعِل إِذا كَانَ مَعَه مفعول على الْحَقِيقَة وَلكنه قد يجوز أَن تقيم المصادر والظروف من الْأَمْكِنَة والأزمنة مقَام الْفَاعِل إِذا دخل الْمَفْعُول من حرف الْجَرّ مَا يمنعهُ أَن يقوم مقَام الْفَاعِل وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك سير بزيد سير شَدِيد وَضرب بزيد عشرُون سَوْطًا الْمَعْنى بِسَبَب زيد وَمن أَجله وسير بزيد يَوْم الْجُمُعَة وَاخْتلف بِهِ شَهْرَان ومضي بِهِ فرسخان ومشي بِهِ ميلان أَقمت هَذِه الْأَشْيَاء مقَام الْفَاعِل

وَقد يجوز نصبها فِي هَذَا الْموضع وَإِن كَانَ الْمَفْعُول مجرورا» (المبرد، المقتضب، 4/51، وينظر: 4/54، 4/78)، ففي تعبيره قام مقام يقصد به يسد مسد، وها واضح؛ بأن لو وضعنا سد مسد لاستقام التركيب.

وما يؤكّد ترادف التعبيرين أن ابن مالك في شرحه للكافية يطلق على النائب عن المصدر (المفعول المطلق) بـ يقوم مقام المصدر (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2/656)، وابن الصائغ (720هـ) يفعل الأمر مثله مع نائب الفاعل، يقول: «المفعول الّذي لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يقوم مقامَ الفاعل المحذوف» (ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 1424هـ، 1/315)، وهذا التعبير معبَّرًا به عن الإنابة لا يكاد يخلو منه كتاب نحويّ، ومن ذلك يتبين أنّه تعبير يُستخدم للدلالة على الاستبدال أو النيابة، حيث يأخذ شيء مكان شيء آخر أو يؤدي وظيفته أو معناه، ويتأكد ذلك من تعريف الإنابة اصطلاحا، وهو أن تقوم حركة أو كلمة مقام كلمة أخرى، أو مكان تركيب، تحلّ محلها فيكون لها أحكامها اللفظية والمعنويّة.

وبهذا العرض للتعبير بـ قام مقام وتوضيحه فإنه يغنينا عن الإسهاب بتعبير آخر مماثل له، وهو قولهم: حلّ محلّ، إذ نجد نصوصا للنحاة بهذا التعبير، وما يمكن أن يذكر زيادة عن مصطلح قام مقام أنه يستعمل في باب البدل كثيرا، من ذلك ما جاء في المقتضب: « تَقول مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد فتجعل زيد بَدَلا من أحد فَيصير التَّقْدِير مَا جَاءَنِي إِلَّا زيد لِأَن الْبَدَل يحل مَحل الْمُبدل مِنْهُ» (المبرّد، المقتضب، 4/394)، وما قاله ابن هشام (761هـ): «وَقيل بدل من ذَا وَيَرِدهُ أَنه لَا يحل مَحل الأول وَأَنه لَا يجوز الِاسْتِغْنَاء عَنهُ» (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1985م، 725)

المرفوع بالوصف السادّ مسدّ الخبر

من أحكام المبتدأ والخبر الحذفُ، فيحذف أحدهما من التركيب جوازًا أو وجوبًا، أو يحذفان معًا، ومن حذف الخبر أن يعوّض فينوب عنه نائب، وقد أشار العلماء في تراكيب فصيحة إلى ذلك وقد استعملوا لذلك مصطلحات، ولعلّ أشهرها (سدّ مسدّ)، فمن تلك التراكيب، أن يكون المبتدأ وصفًا وبعده مرفوع، فرأى النحاة أنّ الوصف المبتدأ به في التركيب المقيّد بشروط يرفع اسما بعده فاعلا أو نائب فاعل، ورأوا أن الوصف المبتدأ لابدّ له من خبر، من ذلك قولهم: أقائمٌ الزيدان» يعني أنّه حُذف الخبر لِيسَدّ الفاعل مَسَدَّه، واستعمالهم هذا التركيب إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى:

أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ؛ لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و»قائمٌ» هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: «أقائمٌ» مبتدأٌ و»الزيدان» مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، بل جاء المرفوع بعد الوصف نائبًا عن الخبر (ابن يعيش، شرح المفصّل، 1422، 1/243)، وقد عبّروا بذلك بقولهم سدّ مسدّ؛ لأنّهم وجدوا أن الوصف الذي هو مبتدأ يطلب مرفوعين، خبرًا للمبتدأ، وفاعلا أو نائبه لهذا المصدر؛ فلجأوا لهذا التّعبير ليكون التركيب مرضيًا لقاعدتين صار بينهما تداخل، وهذا قريب من التنازع النحوي، وقد اشترطوا شروطا لهذا المبتدأ الذي ليس له خبر بل له مرفوع به سدّ مسدّ الخبر، بعضها مختلف فيه وبعضها مجمع عليه، فشروطه أن يكون وصفًا يعمل عمل فعله، ومسبوقا بنفي أو استفهام، وأن يرفع ظاهرًا، وأن يتمّ الكلام به، وذلك في مثل قولنا: أناجحٌ الطّالبانِ؟(ينظر: أبوحيان، التذييل والتكميل، 3/270، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1400هـ، 1/189) ولو قلت: «قائم الزيدان» من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السرَّاج (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/243)، وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ, إذ يقول سيبويه:

«وزعم الخليل (170هـ) أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك» (سيبويه، الكتاب، 1408هـ، 1/127)

وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدا وأنا ضارب زيدا ولا يكون ضاربٌ زيدا على ضربتُ زيدا وضربت عمرا؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، نحوِ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه»، أو موصوفٍ، نحوِ: «مررتُ برجلٍ ضارب أبوه»، أو ذي حالٍ، نحوِ: «هذا زيدٌ ضاربًا أبوه»، أو على استفهام، أو نفي بخِلافِ الفعل، فإنّه يعمل معتمِدًا وغيرَ معتمد، وقد أجاز الكوفيون هذا الإجراء النحوي من غير أن يعتمد

على نفي أو استفهام ولهم شواهد منها:

فَخير نَحن عِنْد النَّاس مِنْكُم ... إِذا الدَّاعِي المثوب قَالَ يا لا(البيت لزهير بن مسعود الضبي في: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 1431هـ، 1/489)

وقد كان للفاصل الأجنبي دور في أن يكون الوصف مبتدأ ونحن سدّ مسدّ الخبر، من غير اعتماد؛ فلو قدر مُبْتَدأ للزم الْفَصْل بِهِ وَهُوَ أَجْنَبِي بَين خبر ومتعلقه عند الناس، وقد خرجه أَبُو عَليّ (377هـ) وَتَبعهُ ابْن خروف (609هـ) على أَن الْوَصْف خبر لنَحْنُ محذوفة وَ نَحن الْمَذْكُورَة توكيد للضمير (ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1985م، ص581، وينظر: العيني، المقاصد النحوية 1/491)؛ فبذلك دخل الدليلَ احتمالٌ، كما استشهدوا بقول الشاعر (لم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع، وقد نسب إلى بعض الطائيين في: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/74، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1421هـ، 1/194، والعيني،المقاصد النحويّة 1/487):

خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيا ... مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطيرُ مَرَّتِ

على أن يكون خبير مبتدأ وبنو سدّ مسدّ الخبر، معتمدين في ذلك على أن بنو جمع وخبير مفرد؛ فلا يجوز الإخبار بالجمع عن المفرد، وردّه المانعون؛ بأن «خبير» «على» وزن «فعيل» و«فعيل» على وزن المصدر ك«صهيل»، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته، «فهو على حد: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} [التحريم 4]

كما أن لتطابق الوصف مع مرفوعه أثرًا في قبول هذا التركيب ومنعه، وذلك على النحو الآتي:

أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا، أو كان الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها، بأن يكون على وزن فعيل نحو أقتيل زيد، ونحو أجريح الزيدان، ونحو أصديق المحمدون؟ أو كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا، فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضا، وذلك نحو: أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إخوتك؟ ففي هذه الصور يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع سادّا مسدّ الخبر، أو العكس، ويرجح جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر على جعل الوصف خبرا مقدما؛ وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه الحمل على شيء مختلف فيه، إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين، وهذا الجواز ليس مطلقًا، فقد يمنعه مانع، كما أشرنا في

شاهد الكوفيين السابق « فخير نحن عند الناس منكم»، فقد تعين عندهم أن يكون الوصف مبتدأ وإن لم يسبق بنفي أو استفهام؛ لكي لا يكون نحن فاصلا أجنبيّا بين الوصف ومعموله (ينظر: أبوحيّان، التذييل والتكميل، 3/274)، ومثل ذلك متحققا فيه الشروط قوله تعالى: {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا} [مريم 46]، فقوله «عن آلهتي» معمول لراغب فلو كان «أنت» مبتدأ لم يكن لراغب فيه عمل فيكون أجنبيا، فيكون فاصلا بين العامل ومعموله، فلزم أن يكون الوصف مبتدأ والضمير فاعلا سدّ مسدّ الخبر، وإن كان الباحث يرى أنّ تقرير ذلك يرجع إلى إهمال القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا (بنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1400هـ، 1/201)، فبهذا الرأي يجوز الوجهان، فأنت يكون عاملا ومعمولا فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن أنت على هذا التقدير فاعل لـ (راغب) فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن (أنت) أجنبي من راغب على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ فليس لـ (راغب) عمل فيه؛ لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح، إذن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر، وإن تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعا نحو أقائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم، ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، وإن لم يتطابقا وهو قسمان: ممتنع وجائز الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز «أقائم الزيدان» «أقائم الزيدون» حينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا سد مسد الخبر (الصبان، حاشية الصبان، 1417، 1/282)

الحال السادة مسدّ الخبر:

لم يكتف النحاة في تقعيدهم أن يسد المرفوع بالوصف مسدّ الخبر، بل ذهبوا إلى أن الحال تسدّ مسدّ الخبر أيضًا، فعند حديثهم عن مواضع الخبر وجوبًا ذكروا أن الخبر يحذف وجوبا وتأتي بعده حال تدل عليه، وتسد مسده، بشرط ألّا تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر، نحو: «ضربي العبدَ مسيئا» وضابط ذلك عندهم في كل خبر لمبتدأ مصدر غالبًا، إذ يجوز أن يكون أفعل التفضيل، نحو: «أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا أي: إذا كان قائمًا (ابن الصائغ،اللمحة 1/403)، وبعد هذا المصدر معموله، ثم حالٌ، تدل على الخبر المحذوف وجوبًا، وتغنى عنه، ولا تصلح في المعنى أن تكون

خبراً لهذا المبتدأ كما مثّلنا. فكلمة «ضربي» مبتدأ وهى مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، وعمل المصدر مضافًا عمله أكثر استعمالا «العبد» مفعول به للمصدر فهو معمول له، «مسيئا» حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال: ضربي مكتوفٌ، وقد قدر النحاة الخبر المحذوف ظرفًا مع جملة فعلية أضيف لها، والتقدير ضربي العبدَ إذا كان مسيئًا، يقول سيبويه: «وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى» (سيبويه، الكتاب 1/400)، وقد حذف الخبر الظرف بمتعلَّقه، ومعه المضاف إليه؛ لوجود ما يدل عليه، ويسد مسدهُ في المعنى وهو الحال التي صاحبها الضمير الفاعل المحذوف مع فعله.

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هي الخبر؛ فلا يصح ضربي العبد مبرحا، بل يجب الرفع على أنّه خبر.

وقد ساق ابن مالك (672هـ) في شواهد التوضيح شواهد من الحديث يجيز فيها النصب وسدّ مسد الخبر مع كونه صالحا للخبرية وليس مسبوقا بمصدر، ووصفه بالشاذّ، قليل الاستعمال، منها «كانوا يصلون مع رسول الله –صلى الله عليه وسلّم- وهم عاقدي أزرهم» على أن عاقدي أزرهم حال سدت مسد الخبر المسند إلى هم، والتقدير: وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم، وعضدها بقراءة سيدنا علي رضي الله عنه {ونحن عصبةً} بالنصب، والتقدير: ونحن معه عصبةً، أو ونحن نحفظه عصبةً (ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 111.)، ومنه قول الزباء:

ما للجمال مشيُها وئيدًا ... أجندلا يحملن أم حديدًا

ومثل هذا التركيب - الذي وصفه السيوطي أنه مسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، إذ يقول: «إن مسألة الحال التي تسد مسد الخبر: «مسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل» (السيوطي، همع الهوامع 1/395) - يفيد معنى دقيقا خاصا، هو قصر هذا المبتدأ على الحال- غالبا- أي: حصر معنى هذا المبتدأ في الحال، فكأن الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول: ضربي العبد لا يكون إلا في حال كونه سيئا، أما في غيرها فلا أضربه (ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 1/523).

ففي هذا التركيب الذي يعبّر النحاة عنه بأن الحال فيه تغني عن الخبر أو تسدّ مسدّه يتّضح أنهم سلكوا مسلكا آخر للإنابة عن الخبر، بسدّ الحال عن الخبر، والغرض هو حصر المبتدأ في الحال.

سدّ المفعول به مسدّ الخبر

حين عقد النحاة بابًا للحكاية وذكروا معناها بأن يأتيَ الاسمُ أَو مَا قامَ مقامَه على الْوَصْف الَّذِي كَانَ قبلَ ذَلِك، والحكايةُ تكون فِي المعارفِ والنكرات، فالمعارف المحكيَّةُ مختصَّةٌ بالأعلام والكُنى عِنْد أَكثر الْعَرَب نَحْو زيد وَأبي محمَّد وعلَّةُ ذَلِك من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَنَّها أكثرُ دوراً فِي الْكَلَام إِذا كَانَت التعريفاتُ على الاختصارِ لَا تحصلُ إلاَّ بهَا وَمَا كثر استعمالُه يخصَّ بأحكامٍ لَا توجدُ فِيمَا قل لِأَنَّهُ لَا يلتبس.

والثَّاني: أَن الأعلامَ قد غيَّرت كثيرا نَحْو محْبب ومَكْوَزَة وموْهب وتَهْلل والحكايةُ تَغْيِير فَهُوَ من جنس مَا لحقها من التَّغْيِير.

وكان يونس (182هـ) يُجْرِي الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابَها، وبابَ الأعلام (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل 2/424)، جاء في المقتضب: «فَإِن قَالَ رَأَيْت أَخَاك أَو مَرَرْت بأخيك كَانَ الِاسْتِفْهَام من أَخُوك أَو من أخي وَلَا تحكي؛ لِأَن الْحِكَايَة إِنَّمَا تصلح فِي الْأَسْمَاء الْأَعْلَام خَاصَّة لما أذكرهُ لَك من أَنَّهَا على غير منهاج سَائِر الْأَسْمَاء، وَكَذَلِكَ إِن قَالَ رَأَيْت الرجل يَا فَتى قلت من الرجل وَكَانَ يُونُس يجْرِي الْحِكَايَة فِي جَمِيع المعارف وَيرى بَابهَا وَبَاب الْأَعْلَام وَاحِدًا وَقد يجوز مَا قَالَ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ وَإِنَّمَا هُوَ على قَول من قيل لَهُ عِنْدِي تمرتان فَقَالَ دعني من تمرتان وَقيل لَهُ رَأَيْت قرشيا فَقَالَ لَيْسَ بقرشيًّا» (المبرد، المقتضب 2/309، وينظر: سيبويه، الكتاب 2/414)

وممّا جعله النحاة من باب الحكاية قولهم: فَإِذا قالَ القائلُ: جَاءَنِي زيدٌ قلتَ من زيدٌ رفعت فِي السُّؤَال الْبَتَّةَ وَفِي رفْعَة وَجْهَان:

أَحدهمَا: هُوَ خبر مَنْ، وَالثَّانِي: هُوَ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ كأنَّك قلتَ أجاءَك زيدٌ من الَّذِي من صفته كَذَا ليكونَ محكياً، لِأَن الأوَّل فاعلٌ فيكونُ فِي الْحِكَايَة فَاعِلا كَمَا فِي النصب، وَإِذا قَالَ: رأيتُ زيدا قلتَ من زيدا؟ بالنصب، فـ (من) مُبْتَدأ، و (زيدا) مفعول سدَّ مسدَّ الْخَبَر، وَكَذَلِكَ فِي الجرَّ، يقال: مررت بزيدٍ، تقول: من زيدٍ؟ فـ (زيدٍ) مجرورةً على الحكاية سدّ مسدّ الخبر.(ينظر: العكبري،اللباب في علل البناء والإعراب، 1416هـ، 2/135)

وهذه الحكاية خاصة بأهل الحجاز دون تميم، وإنّما حكى الإعرابَ أهلُ الْحجاز؛ لِأَن السامِعَ لهَذَا السُّؤَال قد لَا يكون سمِع الكلامَ الأَوَّل فَأَرَادَ المتكلِّمُ أَن ينبّهه أنَّ يُنَبه على أَن هُنَاكَ كلَاما متقدِّما، هَذَا جوابُه وإعرابُه، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. ومثله قولهم: أليس قُرشياً؟ فيقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله، فأمَّا بَنو تميمٍ فَلَا يحكمون بل يرفعون بكلِّ حَال، وهو الأقيس عند سيبويه الذي يقول: «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيسُ القولين» (سيبويه، الكتاب 2/413).

وهكذا فإن من توجيهات نصب الاسم أو جرّه بعد من الاستفهاميّة أنهما سدّا مسدّ الخبر، فيكون من النيابة، كما الحال السادة مسدّ الخبر، وهذا التعبير لم يأتِ به إلّا العكبري (616)، في حدود علم الباحث، إذ يقول: «وإذا قال: رأيتُ زيدا قلتَ من زيدا ف (من) مُبْتَدأ و(زيدا) مفعول سدَّ مسدَّ الْخَبَر وَكَذَلِكَ فِي الجرّ» (العكبري، اللباب 2/135)، والذي تخرج به الباحث أنّما جعل مثل هذا التركيب من النيابة معبّرا بسدّ مسدّ؛ لأنّه نصبٌ أو جرّ حلّ محلّ رفعٍ، فمجيء (زيدا، زيدٍ) على حكايته وإعرابه جعله من النيابة، كما أنه مقيس على الحال التي سدّت مسدّ الخبر.

سدّ المصدر مسدَّ الخبر

من التراكيب التي عدّها النحاة من باب إنابة المصدر عن الخبر، مجي المصدر منصوبا مكررا، أو محصورا، أو مستفهما عنه، كقولهم: زيدٌ سيرًا سيرًا، وما زيدٌ إلّا سيرًا، أ أنت سيرًا؟، فالنحاة يرون أنّ المصدر في مثل هذه التراكيب ناب عن الخبر، والتقدير يسير سيرا، وجب حذف عامله, وجعل التكرير عوضا من إظهاره وأقيم الحصر مقام التكرير، فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار، نحو: «زيد سيرًا وزيد يسير سيرًا» احترز باسم العين، من اسم المعنى نحو: «أمرُك سير سير»، فإن المصدر يرفع ويجعل خبره، يقول سيبويه: «هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه، لأنه يَصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحَذَرَ بدلا من احْذَرْ في الأمر وذلك قولك: ما أنت إلاّ سَيراً، وإلاّ سَيراً سَيْراً، وما أنت إلاّ الضَّربَ الضربَ، وما أنت إلاّ قَتْلا قَتْلا، وما أنت ألاّ سَيرَ البَريد « سيرَ البريد «. فكأَنه قال فى هذا كلِّه: ما أنت إلاّ تَفْعَلُ فعلاً، وما أنت إلاّ تَفعَلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ

لك» (سيبويه، الكتاب 1/335) من خلال هذا النص يتبيّن أن هذا المصدر المكرر ناب عن الفعل المحذوف وهو الخبر؛ فسيبويه يصرّح بذلك بقوله: «بدلا من اللفظ بالفعل»، ويؤكّد ذلك تعليل ابن الورّاق (381هـ) بأن الْمصدر إِنَّمَا أقيم مقَام تَكرِير الفِعْل، ويكون الْمَعْنى: أَنْت تسير سيرا، فحذفت الْفِعْل لدلَالَة الْمصدر عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ مشتقا من لفظ الْمصدر، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُم جعلُوا أحد المصدرين بَدَلا من الْفِعْل (ينظر: ابن الوراق، علل النحو، 1420هـ، ص 362)، و النصب في مثل هذا التركيب إذا كنتَ تخبر بسَيْرٍ متّصِلٍ بعض ببعضٍ في أيّ الأحوال كان، وأمّا الرفع- وهو جائز أيضا- كقولك: إنما أنت سيرٌ سيرٌ فإنما جعلتَه خبراً لأنتَ ولم تضمِرْ فِعلا (ينظر: سيبويه،الكتاب 1/336، وينظر: ابن يعيش،شرح المفصل 1/282)، أو أن يكون التَّقْدِير: أَنْت صَاحب سير، فَحذف الصاحب وأقيم (السّير) مقَامه،

وَمثل هَذَا قَول الخنساء (الخنساء، ديوان الخنساء، 1425هـ ص46):

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

أَي: صَاحِبَة إقبال وإدبار.

سدّ شبه الجملة مسدّ الخبر

عند تقسيم النحاة للخبر من حيث أنواعه إلى مفرد وجملة فعلية واسميّة، وشبه جملة يستوقفنا هذا الأخير بالخلاف الحاصل حول أن يكون هو الخبر نفسه أو أنّ الخبر محذوف، ففي الرأي الثاني علاقة بالنيابة تتّضح أثناء عرضنا لهذه المسألة؛ إذ إن النيابة تدور حول كلّ ما يحذف ويحل محلّه شيء آخر، فالنحاة يطلقون مصطلح شبه الجملة – غالبًا – علي الظرف والجار والمجرور وتسميتهما بذلك يرجع إلي عدة أسباب منها، أنهما يؤديان معنًى فرعيًا، فكأنهما جملة ناقصة، أو شبه جملة، ومنها أيضا أنهما ينوبان عن الجملة، وينقل إليهما ضمير متعلقهما، فأنت تقول: «زيد عندك»، و «زيد في البيت» فإن معنى كلامك: زيد استقر عندك، وزيد استقر في البيت، فالظرف والجار والمجرور ينوبان هنا عن الخبر، الذي يتكون من الفعل وفاعله، أي أنهما شبيهان بالجملة في مثل هذا الوضع، يقول سيبويه: «وأما داري خلف دارك فرسخا فانتصب؛ لأن «خلف» خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى» (سيبويه، الكتاب 1/417).

كما أن الضمير المستتر في الفعل قد انتقل إلي الظرف والجار مع المجرور (ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982م،1/274، 275، و الأزهري، التصريح 1/169، وعباس حسن، النحو الوافي 1/476، 2/242، 243، وأبوالمكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي 2/461، وسوزان، شبه الجملة، دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم، 2003م، ص 9) وهذا المصطلح «شبه الجملة» لم يستعمله نحاتنا القدامى، واكتفوا بمصطلح «الظرف» وهو الغالب في استعمالهم، أو الظرف والجار والمجرور (ينظر: ابن مالك،شرح التسهيل، 1994م 4/105، وابن هشام، المغني 1/206، والسيوطي، الهمع 2/160).

ومن حيث المتعلق به فقد قرر النحاة أن يقع شبه الجملة خبرا سواء أكان ظرفا أو جارا أم مجرورا، ولم يختلفوا في ذلك، إنما وقع اختلافهم في تأويل الخبر، أهو الظرف والجار والمجرور نفسه؟ أم هو المقدر المحذوف الذي يتعلق به كل من الظرف والجار والمجرور؟

ففي الكتاب نجد سيبويه يشير تارة إلي وقوع شبه الجملة نفسه خبرا فقد أقرّ بذلك بقوله: «ألا تري أنك لو قلت: «فيها عبد الله» حسن السكوت وكان كلاما مستقيما؛ كما حسن واستغني في قولك: «هذا عبد الله» وقولك: «عبد الله فيها» فيصير كقولك: «عبد الله أخوك» (سيبويه، الكتاب 2/88) ويقرّ ذلك في موضع آخر فيقول: «وأما داري خلف دارك فرسخا فانتصب؛ لأن «خلف» خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى» (سيبويه، الكتاب 1/417).

وتارة يشير إلي أن الخبر مقدر متعلق بمحذوف، وذلك ما نص عليه بقوله: «وذلك أنك إذا قلت: «فيها زيد» فكأنك قلت: «استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا» (سيبويه، الكتاب، 2/87).

وأكثر النحاة أخذوا من هذا النص سندا لهم، في أن الخبر ليس شبه الجملة علي الحقيقة، وإنما شبه الجملة متعلق بالخبر.

يقول ابن هشام (761هـ): «ويقع الخبر ظرفا نحو قوله تعالى: {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} [الأنفال42] ومجرورا نحو قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} [الفاتحة]، وفي أكثر من سورة] والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف وأن تقديره كائن أو مستقرّ» (ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1998م، 1/200)، كما فصّل وعلل ابن يعيش (643هـ) قائلا: «واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: «زيد في الدار»، و «عمرو عندك» ليس الظرف بالخبر علي الحقيقة؛ لأن الدار ليست

من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر، ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك أو حدث أو وقع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها؛ إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها» (ابن يعيش، شرح المفصّل 1/231).

وقد دافع د/عباس حسن عن هذا الموقف، ورأى أنّ رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة سديد، وأن حجتهم في تحتيم ذلك التعليق قوية (عباس حسن، النحو الوافي 1/478، 2/336).

أمّا القول بأنّ شبه الجملة قسم برأسه فقد نسب ذلك إلى بعض النحاة،، فقد ذهب أبو عليّ الفارسي وابن جني (392) إلى أنهما هما الخبر حقيقة، وأما العامل المحذوف فقد صار نسيًا منسيًا (ينظر: السيوطي، همع الهوامع 1/376)، وهذا ما أكدّ عليه الخوارزميّ (617هـ) إذ قال: «ولذلك، قالوا من قولنا: «في الدار زيدٌ»، في الدار هو الخبر ولم يقولوا بأنّ الخبر هو كائنٌ أو ثابت، وهو المحذوف؛ لأن هذا المحذوف صار كالشريعة المنسوخة، والوديعة المستهلكة» (ينظر: الخوارزمي، (التخمير) شرح المفصل، 1990م، 1/682).

يقول أبو حيان(745هـ): «وذهب ابن السَّراج إلي أن الظرف والمجرور قسم برأسه وليسا من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة» (أبوحيان، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، 1994م، 3/1110).

كما ذهب بعض النحاة إلى أنه يمكن جعل الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر بشرط أن تحصل الفائدة، وتتحقق بذكرهما، دون حاجة إلى تقدير، ومن القائلين بذلك ابن معطي (628هـ)، والسيوطي (911هـ) (ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1/98،99)، كما أن ابن مضاء(592هـ) قد اعترض على تقدير النحاة للعوامل المحذوفة ورأى أن قولنا: «زيدٌ في الدار» كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليهما «في»، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك» (ابن مضاء، الردّ على النحاة، 1979م، ص79)

وقد ناصر مهدي المخزومي فكرة إلغاء التعليق، حيث يرى أن جعل شبه الجملة خبرا هو أقرب إلى الموقف اللغوي، ورأى أنه خطوة في سبيل التيسير (ينظر: المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، 1986م ص 81)

وبعد أن بيّنا آراء النحاة وخلافهم، فإن الرأي القائل بأن شبه الجملة ليس هو الخبرَ يكون من باب إنابة شبه الجملة عن الخبر، وهذه النيابة صرّح بها كثير من النحاة في النصوص التي سقناها،

إمّا بالنيابة أو بما يعبر عنها من مصطلحات، وكلّ ذلك يكاد يتّفق مع خبر كان وإن وأخواتهما.

الخاتمة

لعل من أهمّ ما توصل إليه الباحث من نتائج:

- المصطلح النحوي لم يستقرّ في كتب النحاة، بل تجد للتعبير عن ظاهرة ما أكثر من مصطلح، من بينها ما سدّ مسدّ الذي يعبّر به عن الإنابة، وقد استعمل في مواضع خاصة اشتهرت به في أبواب النحو.

-(سدّ مسدّ) من المصطلحات التي يعبّر بها عن النيابة، إلّا أن هناك فرقًا يتبيّن من خلال تعبير النحاة، فما عبّروا عنه بالنيابة أن يقوم النائب مقام المنوب عنه ويأخذ أحكامه كلّها، أمّا ما سدّ مسدّ فإنّه إنابة من غير تغيير في الحكم الإعرابيّ، فالحال المنصوبة تسدّ مسدّ الخبر وتبقى منصوبة على حالها، كقولنا: ضربي زيدًا مسيئًا.

-في استعمالهم في تركيب المرفوع بالوصف يكون من باب التنازع، إذ تنازع فيه الوصف الذي يلزمه مرفوع له، وهذا الوصف مبتدأ في الوقت نفسه يحتاج خبرا، فتنازع فيه لفظ واحد يحمل وظيفتين.

- أكثر ما عبّر به عن إنابة ما ينوب عن الخبر بعد حذفه مصطلح (سدّ مسدّ)؛ إذ جاء مع المرفوع بعد الوصف، ومع الحال، ومع الحكاية.

إن الرأي القائل بأن شبه الجملة ليس هو الخبرَ يكون من باب سد شبه الجملة مسد الخبر، وقد صرح النحاة بذلك بالنيابة أو بما يعبر عنها من مصطلحات، وكلّ ذلك يكاد يتّفق مع خبر كان وإن وأخواتهما.

المصادروالمراجع

-الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م

-الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.

-أبوالمكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط1، دار الوفاء

-بابعير، عبدالله صالح، ظاهرة النيابة في العربية، ، دار حضر موت للدراسات والنشر، مكلا/ اليمن، ط1، 2010.

-الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (ت 474هـ)،المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق : كاظم بحر مرجان ، بغداد ، دار الرشيد ، ط1 ، 1982م

-أبوحيان، ، ارتشاف الضرب من لسان العرب . ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد , مراجعة : د. رمضان عبد التواب .مكتبة الخانجي – القاهرة . ط1. 1418 هـ, 1998م .

-أبو حيان ، أثير الدين ، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت 745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي ، ط1، دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا.

-الخنساء، ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، (1425 - 2004 م)

-الخوارزمي، القاسم بن محمد، (التخمير) شرح المفصل، ، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ، دار الغرب الإسلامي ط1، 1990م

-الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م

-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م

-ابن السراج،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

-سوزان فهمي، شبه الجملة، دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم، دار غريب للطباعة والنشر ط 2003

-سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر،الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م.

-السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

-ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م

-الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبّان حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.

-عباس حسن، النحو الوافي ،دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة

-ابن عقيل، بهاء الدين ، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1415 هـ ، 1995 م .

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

-العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010.

-الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف

النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى

ابن مالك، شرح التسهيل ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، د . محمد بدوي ، دار هجر للطباعة 1994 م

-ابن مالك، محمد بن عبدالله ، (ت 672هـ)شرح الكافية الشافية . ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (ب . ت) .

-ابن مالك، محمد بن عبدالله ، (ت 672 هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط3 ، 1983م .

-المبرّد، أبوالعباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت.

-ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم محمد البنا، ، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/1979م

-ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

-مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد للنشر و التوزيع، 1986م

-ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ط1 ، 1998م .

-ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985 م.

-ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن،علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م

-ابن يعيش، شرح المفصّل، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422/2001م.